معلوم معناه وهو الدوران بالبيت فلا يكون موقوفا
على الطهارة ولا يكون خبر الطهارة بيانا له لانه ليس
بمجمل فان قلت النص مجمل لانه ليس المراد بالطواف مجرد
الدوران بالبيت بل يقترن به شيء من اشواط وان يكون ابتداء
الدوران من الحجر فلما لم يجز العمل به في الجملة بالنسبة الى الطهارة
لانه لا مدخل لها في بعض الطواف واجزائه كان بالنسبة
الى الاشواط والابتداء اولى بجواز العدول والابتداء بيانا
له واجاب بهذا الوجه لا يأتي في عدم اجمال بوجه آخر
كما في مسح الرأس فانه مجمل يجب مقداره غير مجمل يجب
محله لا يقال المجمل ما لا يكون العمل به قبل البيان وهو ممكن
العمل به لانه يخرج عن العهدة بأدنى ما يطلق عليه اسم
البعض لانا نقول قدره ان فوق ثلاث شعرات لكنه
مدفوع لان في مسح رأسه ثلاث شعرات لا يقال انه
مسح برأسه عارة فيبقى ذلك البعض مجملا او لان ذلك
مجمل يحصل بفعل الوجه فلا يحتاج الى ايجاب ذلك
على حدة ولقائل ان يقول لا نسلم الاجمال في حيث
العدد لان الام لا يقتضي التكرار ولا نسلم الاجمال
من حيث المبدأ والاولى ان يقال ثبت العدد و
تعين المبدأ بالاخبار المشهورة وربما يجوز الزيادة

على

بجوزان

الاسود

لم يرد ذكرها اجمالا

على الكتاب والتأويل اي بطل تأويل ان في
القرء بالاطهار آية التربص وهي قوله والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ليقع التربص بهن المطلقات المدخول
بهن من ذوات الاقراء الثلثة والقرء مشترك بين الطهر
والحيض حكم ان في مراده عند القرء على الاكثار مستدلا
بقوله تعالى بايا النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
قال اللام بمعنى في الوقت كقولهم اتيته لصلوة الظهر
اي وقتها فيكون وقت طلاقهن وقت عدتهن فلو كان
المراد من القرء الحيض يكون الطلاق واقعا في حالة الحيض
وليس كذلك لانه بدعة وليس مأمورا به وبان الآية الثانية
تدل على ان الاطهار مرادة من القرء لانا الظهر مذكر
والحيض مؤنث وتأنيث العدد وتذكيرها بالعكس والجواب
عن الآية بانا نقبله للمعاقبة كما في قولهم لذو للمؤنث
او بان المراد من قوله لعدتهن اي لقبل عدتهن او الطلاق
سابقا عليها بدليل قراءة ابن عباس رضي الله عنهما
فطلقوهن لقبل عدتهن كما روى عن الزهري وقتادة
وعن الكسائي معنى الآية مستقبلات لعدتهن وعن الثاني
ان الحيض وان كان مؤنثا فالقرء مذكر والاستعمال
تسمية شيء باسم احد الذكر والمؤنث كالحظة والبرهة ظاهر ضعف

واجيبوا الاول